State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

٢٠١٧/١١/١٥

السيد/ رئيس مجلس الأمة

المحترم

تحيـــة طيبـــة وبعـــــد ،،،

نتقـدم بـالاقتراح بقـانون المرفـق بشـأن إنشـاء اللجنـة العليـا لمتابعـة التركيبـة السـكانية، مشـفوعاً بمذكرتـه الإيضـاحية، برجـاء التفضـل بعرضـه علـى مجلـس الأمـة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحيـــــة ،،،

مقدمو الاقـتراح

د. خليـــل عبدالله أبـــــل

د. عوده عـــوده الرويعـــي

عبدالوهاب محمد البابطين

عمر عبدالمحسن الطبطبائي

أحمـد نبيـل الفضـل

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال
ويوزع على الأعضاء

١٥/١١/٢٠١٧

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

اقتـــراح بقانـــون
بشأن إنشاء اللجنة العليا لمتابعة التركيبة السكانية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ بقانون إقامة الأجانب والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٣ بشأن الاحصاء والتعداد،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- علـى القـانون رقـم (١٩) لسـنة ٢٠٠٠ فـي شـأن دعـم العمالـة الوطنيـة وتشـجيعها للعمـل في الجهات الحكومية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

مادة (١)

تنشأ لجنة عليا لمتابعة التركيبة السكانية تابعة لوزير الداخلية، لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية ومراقبة توازنها بما يحقق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي، ووضع السياسات التخطيطية لتعديل التركيبة الحالية.

يُصدر بتشكيل اللجنة مرسوم من مجلس الوزراء، على أن تكون على النحو التالي :

١- وزير الداخلية رئيساً.

٢- ممثل عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدرجة وكيل وزارة أو وكيل وزارة مساعد نائباً الرئيس.

www.kna.kw

٣- ممثل لكل من الجهات الحكومية التالية بدرجة وكيل وزارة أو وكيل وزارة مساعد :

أ- وزارة العدل عضواً

ب- وزارة الصحة عضواً

ج- وزارة التربية عضواً

د- وزارة التعليم العالي عضواً

هـ- الهيئة العامة للقوى العاملة عضواً

و- الإدارة المركزية للإحصاء عضواً

ز- ديوان الخدمة المدنية عضواً

ح- الهيئة العامة للمعلومات المدنية عضواً

٤- أربعة من المستشارين الأكاديميين من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال العلوم الاجتماعية. أعضاء

مادة (٢)

تكون اختصاصات اللجنة العليا كالتالي :

أ- وضع السياسة العمالية في البلاد وتحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات المطلوبة من العمالة الوافدة وإنهاء إقامة العمالة الوافدة الزائدة عن حاجة الدولة.

ب- دراسة كافة الجوانب المحيطة بالتركيبة السكانية.

ج- توحيد الرقم الإحصائي الخاص بسكان دولة الكويت وفقاً للأسس وللمعايير المعتمدة.

د- وضع الضوابط اللازمة والجزاءات لضمان التزام المؤسسات الخاصة والشركات بالسياسات المقررة لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية وجلب عمالة أكثر من الحاجة الفعلية للبلاد.

www.kna.kw

هـ- إصدار اللائحة التنفيذية خلال ثلاثة أشهر من صدور هذا القانون بالهيكل التنظيمي واختصاصات اللجنة العليا ونظام عملها.

و- تقديم تقارير دورية لمجلس الأمة بشأن سير عملها وتقييم أوضاع العمالة في البلاد والمتغيرات التي طرأت، والمشكلات والحلول المقترحة لمعالجتها.

مادة (٣)

تلتزم اللجنة عند ممارستها لعملها بالموجهات الآتية :

١- معالجة الخلل في التركيبة السكانية عن طريق عمل خطة خمسيه لتعديل التركيبة السكانية وفقاً للاحتياجات الفعلية للعمالة الوافدة.

٢- الا تجاوز أعداد أية جالية أو جنسية وافدة نسبة (٣٠%) كحد أقصى الإجمالي عدد الكويتيين، وبما لا يجاوز عدد الوافدين الإجمالي عدد الكويتيين.

٣- استثناء الفئات الآتية من أحكام هذا القانون :

أ- مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي.

ب- أزواج وأبناء المواطنات الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين.

ج- العمالة المنزلية والعمالة الخاصة بالمشروعات الكبرى المضمنة في خطة الدولة الإنمائية والتي تحددها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

٤- إعطاء الأولوية في الإقامة للوافدين أصحاب الشهادات الجامعية والعليا الذين يعملون في مجال تخصصهم وكذلك للمقيمين بصورة مشروعة أكثر من (٢٠) سنة ولم تصدر ضدهم أحكام قضائية تتعلق بجرائم خيانة الأمانة أو المخلة بالشرف.

٥- لا يخضع لهذا القانون العاملون بعقود حكومية في المشروعات التي يقوم بتنفيذها مقاولون متعاقدون مع الجهات الحكومية، والذي تنتهي إقامتهم بانتهاء أجل العقد، ولا يجوز تحويل إقامتهم بعد انتهائه، إلى جهة عمل أخرى، باستثناء حملة المؤهلات والشهادات العليا من ذوي الاختصاص النادر.

www.kna.kw

مادة (٤)

تقوم اللجنة العليا بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية بوضع الخطط والإشراف على التنفيذ في شأن اتخاذ إجراءات فعالة وسريعة لاستبدال الموظفين الوافدين الذين يتولون الأعمال المكتبية بالجهات الحكومية والجهات التابعة لها بموظفين كويتيين يؤدون نفس الوظائف.

مادة (٥)

تقوم اللجنة بوضع الخطط والإجراءات التي من شأنها ضمان سلامة ودقة نتائج الفحص الطبي المسبق على العمالة الوافدة، تحت إشراف السفارات الكويتية في الخارج تفادياً لدخول أي من حاملي الأمراض المعدية إلى البلاد.

مادة (٦)

وضع الخطط والإجراءات التي من شأنها تشجيع إنشاء المدن العمالية وذلك لضمان المستوى المعيشي اللائق للوافد وخاصة العمالة الهامشية قليلة الأجر، وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالأمن والمسكن.

مادة (٧)

تلتزم اللجنة في أداء عملها بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى، والنص على ذلك في اللائحة التنفيذية، وخاصة في الجوانب الآتية :

أ- تزويد الجهات المعنية بشكل دوري بالمعلومات والبيانات الخاصة بالتركيبة السكانية.

ب- اقتراح الحملات الإعلامية بشأن إعلاء شأن العمل لدي المواطن الكويتي، وربطه بمفهوم القيم الصحيحة للحياة، بما يكفل تعزيز الثقافة الخاصة بالعمل الحرفي والمهني واليدوي لتشجيع الشباب الكويتي على الإنخراط والعمل بهذه المهن ليكون بديلاً عن الوافدين.

ج- إعداد وإصدار الدراسات الإحصائية التوقعية لاحتياجات سوق العمل وتقديمها للجهات المعنية بشكل دوري.

www.kna.kw

د- اقتراح الخطط والآليات بشأن الربط بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل في مختلف التخصصات، وإنشاء المعاهد والجامعات الأهلية التي تستجيب بشكل أسرع لمتطلبات السوق الوطنية والإقليمية من العمالة الفنية المدربة.

مادة (٨)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أميـر دولة الكـويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بشأن إنشاء اللجنة العليا لمتابعة التركيبة السكانية

مما لا شك فيه أن التركيبة السكانية في الكويت تعاني من خلل يتمثل ليس فقط في عدم التوازن بين أعداد كل من المواطنين والوافدين، ولكن أيضاً لأن هذه الزيادة في عدد الوافدين أغلبها عمالة هامشية وسائبة وعليها الكثير من الملاحظات الأمنية والاجتماعية، وجدير بالذكر أن الخلل في التركيبة العمالية هو خلل مضاعف إذ تبلغ النسبة الحالية لتركيبة السكانية نسبة (١ كويتي إلى ٢,٥ غير كويتي) كنسبة تقريبية، ومما يعكس بوضوح السبب الرئيسي للخلل في التركيبة السكانية.

لقد أظهرت الدراسات بجلاء أن كل من دخل الكويت كان بتأشيرة مصدق عليها من الجهات الرسمية وأغلبها بالطبع للعمل أو لزيارة تجارية، إلا أن من الجلي أن ليس كل وافد في الكويت هو على رأس عمله، ومن المثير حقاً أن عدد من وضعت لهم وزارة الداخلية خطة لابعادهم من الوافدين وصل أرقاماً مخيفة، وذلك لأسباب عدة منها أنهم عمالة سائبة من ضحايا تجار الإقامات أو لأنها تحمل أمراضاً معدية، أو لأن بينهم بعض مرتكبي الجرائم الجنائية (مثل السرقة أو الدعارة أو التزوير) وأصحاب المشاكل ... إلخ.

ومنبع الإثارة أن هؤلاء جميعاً ما كان يمكن لهم أن يدخلوا أصلاً إلى البلاد لولا وجود شكل أو آخر من الفساد والتخبط الإداري وضعف الوازع الاخلاقي لتجار البشر الذين لا تهمهم مصلحة الوطن، ولا يعبأون بسمعة الكويت في المحافل الدولية بالخارج، ولا يكترثون للآثار الأمنية والاجتماعية لخلل التركيبة السكانية في الداخل.

www.kna.kw

والخلاصة، أنه لو نجحت الحكومة في استبعاد العمالة الزائدة عن الحد الذي تعادل فيها نسبة المواطنين نسبة الوافدين أو تزيد عليها وخاصة العمالة (الهامشية والسائبة وضحايا تجار الاقامات وأصحاب المشاكل)، والمقدرة أعدادهم بما لا يقل عن مليون وافد، فسوف تنخفض النسبة من (مواطن لكل ٢,٥ وافد إلى مواطن لكل ١,٥ وافد تقريباً) خلال مدة لا تزيد عن خمس سنوات، وبذلك تتوازن وتتحسن كثيراً التركيبة السكانية، بالإضافة إلى الإجراءات والسياسات الحكومية المزمع تطبيقها للتعامل مع إفرازات هذه القضية على الجوانب السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية.

هذا الاقتراح بقانون الذي نقدمه يأتي بناءاً على هذا العرض المختصر لأسباب الخلل في التركيبة السكانية في دولة الكويت وأهم آثارها على الدولة، وحرصاً على التصدي لهذه المشكلة ومعالجتها بطريقة جذرية وفعالة، واستناداً إلى دراسة تحليلية أعدتها ادارة الدراسات والبحوث في قطاع البحوث والمعلومات بالأمانة العامة لمجلس الأمة حول التركيبة السكانية في دولة الكويت، أوصت فيها بإنشاء هيئة عامة مستقلة للعمالة تكون تابعة لرئاسة الوزراء، ولقد أسميناها في هذا الاقتراح اللجنة العليا لمتابعة التركيبة السكانية.

ولقد بينت الدراسة من ضمن توصياتها أن تقوم اللجنة العليا بوضع السياسة العمالية في الدولة وتحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات المطلوبة من العمالة الأجنبية، ووضع اللوائح والقوانين التي تنظم شؤون العمالة الوافدة.

ومن مهام اللجنة أيضاً حل كافة المشكلات المتعلقة بالجوانب القانونية والمالية والانسانية للعمالة الوافدة، ومحاسبة المؤسسات والشركات التي تجلب عمالة أكثر من الحاجة الفعلية، وتقديم تقارير دورية للسلطتين التنفيذية والتشريعية تورد فيها تقييماً لأوضاع العمالة والمتغيرات.

وأنيط باللجنة العليا كذلك استصدار قانون يجرم الاتجار بالاقامات مع تشديد العقوبة على مرتكب هذه الجريمة، وانشاء المدن العمالية والتأكد من نتائج الفحص الطبي المسبق للعمالة وتفعيل وتطبيق برامج توعية للعمالة الوافدة.

وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن التركيبة السكانية في الكويت تعاني من بعض الخلل ليس فقط في عدم التوازن بين أعداد الوافدين والمواطنين، وإنما كذلك لأن الزيادة في العمالة الوافدة أغلبها عمالة هامشية سائبة وعليها الكثير من الملاحظات الأمنية والاجتماعية.

كما أكدت الدراسة على أهدافها الرئيسة والمتمثلة في (زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن – وعلى مستوى القطاع الخاص فإنه سوف يقود التنمية وفق آليات محفزة – مما يؤدي إلى دعم التنمية البشرية والمجتمعية ويحقق تطوير للسياسات السكانية في مسألة دعم التنمية وينتج عنه إدارة حكومية فعالة).

وفيما يتعلق بمعنى وتفاصيل الهدف الرابع الخاص بتطوير السياسات السكانية، جاء في الدراسة ما يلي :

يرمي هذا الهدف بشكل أساسي إلى تنظيم النمو السكاني بشقيه الكويتي وغير الكويتي وبما يحسن التركيبة السكانية لصالح المواطنين، كما يسعى إلى إحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي عبر الأساليب والمهارات المهنية الحديثة لتحسين قوة العمل في القطاعين العام والخاص، كما تتناول السياسات السكانية قضايا تطوير وتأهيل وتدريب قوى العمل الوطنية لدعم التنمية بالكوادر الوطنية المدربة، إلى جانب تحسين نوعية وانتاجية العمالة الوافدة من خلال تطبيق آليات وتشريعات مختلفة، هذا بالاضافة إلى المحافظة على سمعة دولة الكويت في المجتمع الدولي كراعية لحقوق الانسان وملتزمة بالمواثيق الدولية ذات الصلة، والواقع أن عملية التنمية في دولة الكويت قد أسفرت خلال الحقبة الماضية عن اتساع حجم الطلب على قوى العمل، ومع صغر حجم المجتمع السكاني الكويتي، وعدم قدرة المعروض من قوى العمل الوطنية على توفير الاحتياجات المتزايدة لعملية التنمية، اتجهت السياسة العامة للدولة إلى تسهيل عملية استقدام وتوظيف العمالة الوافدة للتعويض عن القصور في حجم وهيكل العمالة الوطنية عن تلبية متطلبات التوسع في النشاط الاقتصادي ولتوفير احتياجات انشاء وتشغيل مرافق البنية الأساسية ومشاريع الخدمات الاجتماعية والأنشطة المرتبطة بها، وكان لتسارع النمو في الأنشطة الخدمية

www.kna.kw

كثيفة العمل أثره الملموس في تزايد أعداد الوافدين بمعدلات فاقت مثيلاتها بالنسبة للمواطنين، بما ترتب على ذلك من اختلال هيكل المجتمع السكاني وسوق العمل.

لذا فقد تقدمنا بهذا الاقتراح بقانون لتنظيم عملية متابعة التركيبة السكانية حيث نص بالمادة (١) منه على تشكيل لجنة عليا بمرسوم من مجلس الوزراء، وتتألف اللجنة العليا من معالي وزير الداخلية – رئيساً وعدد من الأعضاء من الجهات الحكومية بدرجة وكيل وزارة ووكيل وزارة مساعد وأربعة من الأكاديميين ذوي الخبرة في هذا المجال، والجهات الحكومية هي وزارات العدل والصحة والتربية والتعليم العالي والهيئة العاملة للقوى العاملة والإدارة المركزية للإحصاء وديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للمعلومات المدنية، وهذه الجهات هي الجهات ذات الصلة بالتركيبة السكانية في البلاد وحجم ونوعية العمالة الوافدة.

وقد فصلت المادة (٢) اختصاصات اللجنة المتمثلة في وضع السياسات العمالية، وتحديد الاحتياجات المطلوبة من العمالة الوافدة ووضع الضوابط اللازمة لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية.

وبينت المادة (٣) الموجهات التي تحكم عمل اللجنة والفئات المستثناه من تطبيق القانون كمواطني دول مجلس التعاون، وأزواج وأبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين، والعمالة المنزلية، وعمالة المشروعات الكبرى، مع تفضيل لحملة المؤهلات العليا والتخصصات النادرة، والمقيمين أكثر من (٢٠) عاماً ولهم سجلات جنائية نظيفة.

وقد تم النص في المادة (٤) على أن تقوم اللجنة بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لوضع الخطط والإشراف على التنفيذ بإتخاذ إجراءات فعالة وسريعة لاستبدال الموظفين الوافدين الذين يتولون الأعمال المكتبية بالجهات الحكومية والجهات التابعة لها بموظفين كويتيين يؤدون نفس الوظائف.

حيث أن بعض الوظائف التي يمتهنها الوافدون في بعض الجهات الحكومية والشركات التابعة لها لا تحتاج إلى مهارات علمية وخبرات عملية كالكتبة ومدخلي البيانات بالحاسب الآلي والسكرتارية

والأعمال الإدارية الخفيفة، مما يؤدي إلى إيجاد وظائف لفئة من الكويتيين غير الجامعيين ويقلل عدد الوافدين غير المؤثرين في سير العمل الحكومي.

وقد تم النص في المادتين (٥ ، ٦) على الإجراءات الواجب اتباعها والتدقيق عليها من قبل اللجنة والتأكيد على الجهات المعنية للعمل بها وهي وضع الخطط والإجراءات التي من شأنها التأكد من نتائج الفحص الطبي المسبق تحت إشراف السفارات الكويتية في الخارج تفادياً لدخول أي من حاملي الأمراض المعدية، ووضع الخطط والإجراءات التي من شأنها تشجيع إنشاء المدن العمالية وذلك لضمان المستوى المعيشي للوافد وخاصة العمالة الهامشية قليلة الأجر، وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالأمن والمسكن.

وتم توجيه اللجنة حين صياغتها للائحة التنفيذية كما جاء في نص المادة (٧) بالالتزام بالتنسيق مع الجهات المعنية فيما يتعلق بتزويد هذه الجهات بالمعلومات الخاصة بالتركيبة السكانية، واقتراح الحملات الإعلامية لإعلاء شأن العمل الحرفي والمهني واليدوي بين الكويتيين، بالإضافة للآليات والخطط الضرورية لربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.